



فرائض للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



The effect of Trade Balance on Economic Growth of Iraq

Omar Mahmood Akawee /

Ahmed Saleh Hassan²

^{1,2} College of Administration and Economy, University of Diyala, Iraq

omareco@uodiyala.edu.iq

ahmedseco@uodiyala.edu.iq

Abstract. This research aims to test the existence of a joint integration between the trade balance and economic growth in Iraq for the period 1985-2022 using an autoregressive distributed lag model. The study results showed a direct and significant relationship between exports and economic growth, according to economic theory. The study also showed an inverse and insignificant relationship between imports and economic growth, according to economic theory. It also showed a direct and significant relationship between the trade balance and economic growth, according to economic theory. The study also recommended the need to enhance and diversify exports and reduce dependence on oil in exports. The export structure must be diversified and a group of export commodities must be introduced, by encouraging innovation and developing new industries.

Keywords: Trade balance, exports, imports, economic growth.

DOI: [10.69938/Keas.Con2.250233](https://doi.org/10.69938/Keas.Con2.250233)

أثر الميزان التجاري على النمو الاقتصادي في العراق

أ.م.د. عمر محمود عكاوي

أ.م. أحمد صالح حسن

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ديالى/ العراق

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ديالى/ العراق

omareco@uodiyala.edu.iq

ahmedseco@uodiyala.edu.iq

المستخلص. يهدف هذا البحث الى اختبار وجود تكامل مشترك بين الميزان التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1985-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة. وظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية. كما اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين الاستيرادات والنمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية. وكذلك الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الميزان التجاري والنمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية كما اوصت الدراسة ضرورة تعزيز الصادرات وتنويعها وتقليل الاعتماد على النفط في الصادرات فيجب تنويع هيكل الصادرات وادخال مجموعة من السلع التصديرية من خلال تشجيع الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الصادرات، الاستيرادات، النمو الاقتصادي.

Corresponding Author: E-mail: omareco@uodiyala.edu.iq

1- المقدمة:

يعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس مستوى التبادل التجاري بين الدول وتأثيره على الاداء الاقتصادي الكلي، يمثل الميزان التجاري الفرق قيمة الصادرات والواردات، ويعد أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤثر العجز أو الفائض التجاري على معدلات الاستثمار ومستويات الإنتاج واستقرار العملة المحلية في ظل العولمة المتزايدة

والتغيرات الاقتصادية السريعة، وتزداد أهمية فهم العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي تسعى الى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز القطاعات الانتاجية وزيادة قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية. حيث تتيح هذه الدراسة فهم اعمق لتأثير السياسة الاقتصادية والنقدية على التبادل التجاري ومدى تأثيرهما على العلاقات الاقتصادية الدولية. وجاءت هذه الدراسة للتحقق وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي من خلال البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المبطنة زمنياً (ARDL).

أولاً : مشكلة البحث :

على الرغم من الاهمية الكبيرة للميزان التجاري في تحديد الاداء الاقتصادي الا أن هناك جدلاً واسعاً حول مدة تأثيره المباشر على النمو الاقتصادي، ففي بعض الدول يؤدي العجز التجاري الى ضغوط تضخمية وتراجع في قيمة العملة مما قد يعيق النمو، بينما في دول أخرى قد يكون العجز التجاري ناتجاً عن استيراد السلع الرأسمالية التي تسهم في تعزيز الانتاجية مستقبلاً بناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي ما هو تأثير الميزان التجاري على النمو الاقتصادي وهل يؤثر العجز أو الفائض التجاري بشكل ايجابي أم سلبي على الاداء الاقتصادي.

ثانياً : أهمية البحث :

1. تكمن أهمية البحث فيما يلي :
1. تسليط الضوء على كيفية التعامل مع العجز أو الفائض التجاري بطريقة تحقيق استقراراً اقتصادياً وتنمية مستدامة.
2. تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية بين الاطر النظرية والتطبيقات العملية من خلال تقديم شامل يوضح كيفية تأثير الميزان التجاري على مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي.
3. تساهم الدراسة في توضيح دور الميزان التجاري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تقديم رؤية واضحة لصناع القرار حول كيفية تحسين الاداء الاقتصادي من خلال السياسات التجارية.

ثالثاً : هدف البحث :

1. تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي من خلال :
1. استكشاف كيفية تأثير العجز أو الفائض التجاري على الاداء الاقتصادي.
2. تحديد العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري ومدى ارتباطهما بالنمو الاقتصادي.
3. تقديم توصيات للسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تعزز دور الميزان التجاري في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

رابعاً : فرضية البحث :

تنتطق هذه الدراسة من الفرضية التالية (يؤثر الميزان التجاري على النمو الاقتصادي بشكل ذي دلالة احصائية حيث يمكن أن يكون الفائض التجاري محفزاً للنمو الاقتصادي بينما قد يؤدي العجز التجاري الى تباطؤه اعتماداً على طبيعة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المعتمدة).

خامساً : الحدود المكانية والزمانية للبحث :

1. تمثلت الحدود المكانية للبحث في تحليل الميزان التجاري للاقتصاد العراقي.
2. المدة الزمنية للبحث محصورة بين عام (1985-2022) نظراً للبيانات المتوفرة والمنشورة من قبل البنك المركزي العراقي.

سادساً : منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التطرق الى الاطار النظري العام ومن ثم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي لتوضيح العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

1. دراسة (سالم، 2016)

تهدف الدراسة الموسومة (دراسة قياسية لاثار الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014) الى صياغة نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر وتوصلت الدراسة الى عدم وجود دلائل لعلاقة توازن في المدى الطويل بين الناتج المحلي الخام والصادرات، فضلاً عن ذلك فان الدراسة تكشف الى عدم وجود أي أثر للسببية في كلا الاتجاهين.

2. دراسة (السواعي، 2015)

تهدف الدراسة الموسومة (أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الاردن) الى دراسة العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي (الانتماء المحلي والانتماء الخاص وعرض النقد) والنمو الاقتصادي في الاردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-2011 باستخدام نموذج ARDL ، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتحرير التجارة والتطور المالي واطهرت تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل.

3. دراسة (عبودة، 2023)

تهدف الدراسة الموسومة (أثر أهم المؤشرات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2020) الى تحليل واقع التجارة الخارجية في ليبيا ومعرفة مساهمتها في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية باتجاهين بين الصادرات والنمو الاقتصادي وكذلك أن الصادرات لها أثر ايجابي واضح على الناتج المحلي الاجمالي.

4. دراسة (ميلود و محمد، 2015)

تهدف الدراسة الموسومة (أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 دراسة تحليلية قياسية) الى تحليل التغيرات التي تحدث في الصادرات الجزائرية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2013 باستخدام اختبار التكمال المشترك واختبار السببية واختبار نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية معنوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ثانياً: دراسات أجنبية :

1. دراسة (Mireku & .et .at, 2017)

تهدف الدراسة الموسومة (Trade openness and economic growth volatility: An empirical investigation) الى معرفة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في غانا من عام 1970 الى عام 2013 باستخدام نموذج التكمال المشترك، وتوصلت الدراسة ان تقلبات النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير تتأثر ايجاباً بالانفتاح التجاري.

2. دراسة (Piekkola, 2018)

تهدف الدراسة الموسومة (Internationalization via export growth and specialization in Finnish regions) الى معرفة الى معرفة تأثير الانفتاح التجاري من خلال تنويع الصادرات واثره على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة بان اقتصاد صغير مفتوح مثل اقتصاد فنلندا لم تساهم الصادرات في النمو الاقتصادي الامر الذي يستدعي الى سياسة صناعية جديدة لتعزيز البحث والتطوير على نطاق واسع لرفع القدرة التنافسية ونمو الصادرات الفنلندية.

3. دراسة (Abreo & .et .at, 2021)

تهدف الدراسة الموسومة (The role of institutional quality in the international trade of a Latin American country: evidence from Colombian export performance) الى معرفة أهمية المؤسسات الكولومبية من حيث اداء صادراتها في ضوء الانفتاح التجاري باستخدام مجموعة البيانات اللوحية لفترة 2005-2018 ، وتوصلت الدراسة أن جودة المؤسسات تؤثر على حجم الصادرات الكولومبية

4. دراسة (Abendin & Duan, 2021)

تهدف الدراسة الموسومة (International trade and economic growth in Africa: The role of the digital economy) الى التعرف على الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في التأثير بالتجارة الدولية واثره على النمو الاقتصادي، واطهرت النتائج أن التجارة الدولية لها اثار ايجابية على النمو الاقتصادي عند تفاعلها مع الاقتصاد الرقمي .

5. دراسة (Mallick & Behera, 2020)

تهدف الدراسة الموسومة (Does trade openness affect economic growth in India? Evidence from threshold cointegration with asymmetric adjustment) الى التعرف هل يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الهند خلال المدة 1960-2018 باستخدام معامل تصحيح الخطأ، واطهرت النتائج الى وجود تكامل مشترك غير مماثل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الهند.

6. دراسة (Blavasciunaite & .et .at, 2020)

تهدف الدراسة الموسومة (Trade Balance Effects on Economic Growth: Evidence from European Union Countries) الى دراسة تأثير الميزان التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة المربعات الصغرى لدول الاتحاد الاوربي الثمانية والعشرين للمدة 1998-2018، واطهرت النتائج الى تأثير سلبي ومتأخر للميزان التجاري والنمو الاقتصادي.

7. دراسة (Abdulle, 2022)

تهدف الدراسة الموسومة (The Effect of Trade Balance on Economic Growth of Somalia 1980) الى التحقق في العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الصومال خلال الفترة 1980-2020 باستخدام نموذج (ARDL)، واطهرت النتائج أن الميزان التجاري له علاقة سلبية كبيرة مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الصومال لمدى القصير والطويل.

1. الجانب النظري

تعد التجارة الخارجية أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني والعالمي في عصر العولمة، حيث أصبح التفاعل بين الدول وتبادل السلع والخدمات عاملاً أساسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على قياس هذا الأداء هو الميزان التجاري كأداة مهمة لقياس الفرق بين الصادرات والواردات مما يعكس مدى قدرة الاقتصاد على المنافسة وتحقيق التوازن في علاقته مع الدول الأخرى.

1-1. مفهوم الميزان التجاري :

يقصد بالميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة (Daiha & .et. at, 2016)، فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الاستيرادات فإن الميزان التجاري يعبر عن فائضاً تجارياً وعندما تكون قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات فإن الميزان التجاري يعبر عن عجزاً تجارياً. ويقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين هما :

- **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة ويشمل كافة السلع التي تأخذ شكلاً مادياً ملموساً (الصادرات والاستيرادات) من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية.
- **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتأمين) وهو جزء من الحساب الجاري.

2-1. العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

يتأثر الميزان التجاري بعوامل عديدة تؤثر على قيمة الصادرات والواردات لأي دولة ومن أهم هذه العوامل (Hansen & Hansen, 2014):

- أ. أسعار الصرف : يؤثر تغيرات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على القدرة التنافسية للصادرات وأسعار الواردات، حيث سبب انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات والعكس بالعكس.
- ب. مستوى الدخل المحلي والدولي : عندما يرتفع الدخل المحلي يرتفع الطلب على السلع المستوردة مما قد يسبب عجزاً تجارياً وبالمثل إذا ارتفع الدخل في الدول الأخرى قد يرفع الطلب على صادرات الدولة مما يحسن وضع الميزان التجاري.
- ج. التكاليف الانتاجية : تشمل تكاليف العمالة ومواد الخام والطاقة والضرائب فكلما كانت تكاليف الإنتاج منخفضة سيكون منتجات الدولة رخيصة وبالتالي ستكون صادراتها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
- د. السياسات التجارية : وتمثل الضرائب الجمركية وكذلك المعايير الصحية والبيئية وكذلك اتفاقيات التجارة الحرة التي تؤثر على حجم الصادرات والاستيرادات.
- ذ. التضخم : إن ارتفاع معدلات التضخم في اقتصاد الدولة سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية مما يقلل من قدرة الدولة على منافسة منتجاتها في الأسواق العالمية ومن ثم تزداد وارداتها وقد يسبب ذلك عجزاً في الميزان التجاري.
- ر. الأوضاع الاقتصادية العالمية : تؤثر الظروف الاقتصادية العالمية مثل حالات الركود والانتعاش الاقتصادي على الطلب على السلع والخدمات بين البلدان.
- ز. الاستقرار السياسي والأمني : إن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني تجد صعوبة في المحافظة على تدفق صادراتها وكذلك تجد صعوبة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري.
- س. التطور التكنولوجي والانتاجي : كلما كانت كفاءة الدولة مرتفعة في التصنيع ارتفعت قدرتها على التصدير السلع عالية الجودة وبأسعار تنافسية عالية مما يحسن وضع الميزان التجاري.

3-1. الأدبيات الاقتصادية (من الميركانتيلية إلى النظريات الحديثة):

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول حيث يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، وقد اختلفت وجهات النظر حول العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي عبر العصور، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه العلاقة وتأثيرها على التنمية.

1-3-1. الفكر التجاري (الميركانتيلية - Mercantilism) وعلاقته بالميزان التجاري والنمو الاقتصادي

الفكر التجاري أو الميركانتيلية هو أول مذهب اقتصادي ظهر في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، ويركز على أن القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على قدرتها على تحقيق فائض في الميزان التجاري باعتباره العامل الأساسي للنمو الاقتصادي وتعد الركائز الأساسية لهذا الفكر هي زيادة الصادرات وتقليل الواردات لضمان تدفق الذهب والفضة إلى خزينة الدولة مما يزيد من الثروة الوطنية. كذلك استخدام السياسات الحمائية لحماية الإنتاج المحلي مثل الرسوم الجمركية والقيود التجارية. وتدخل الدولة القوي في الاقتصاد من خلال سياسات تجارية تحفيزية (ميلود و محمد، 2015).

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي :

- اعتبر المذهب التجاري أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال الفائض التجاري (الميزان التجاري الموجب) يؤدي إلى تراكم الثروة ورأس المال.
- ركزت الدول على دعم الصادرات من خلال الاستعمار، مما أدى إلى استغلال الموارد في المستعمرات لتعزيز الميزان التجاري.

1-3-2. النظرية الكلاسيكية :

- نشأ الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ويعتبر آدم سميث وديفيد ريكاردو من أبرز رواده ومن أهم الركائز الأساسية لهذا الفكر (سعيد، 2002):
- حرية الأسواق والتجارة الدولية دون تدخل حكومي كبير.
 - الميزان التجاري لا يجب أن يكون الهدف الأساسي للدولة، بل يجب أن تركز على تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة من خلال التخصص.

أ. (نظرية الميزة المطلقة - آدم سميث)

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776) مفهوم الميزة المطلقة، حيث أشار أن التجارة الحرة تؤدي إلى كفاءة اقتصادية عالية الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال أن الدول يجب أن تخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بكفاءة أعلى مقارنة بالدول الأخرى، ثم تتبادل هذه السلع في السوق الدولية.

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي:

- زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الإيرادات الوطنية مما يعزز النمو الاقتصادي.
- الواردات ضرورية للحصول على سلع غير متاحة محلياً ولكن يجب أن تظل ضمن حدود لا تؤثر على الإنتاج المحلي.
- الفائض التجاري يعزز الاقتصاد، بينما العجز التجاري قد يؤدي إلى تباطؤ النمو.

ب. نظرية الميزة النسبية - دافيد ريكاردو

قدم دافيد ريكاردو (1817) نظرية الميزة النسبية، والتي تنص على أن الدول يجب أن تخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالدول الأخرى، مما يزيد من النمو الاقتصادي حتى لو كان الميزان التجاري متذبذباً.

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي:

- التجارة الحرة تؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- الدول التي تصدر سلعاً ذات ميزة نسبية تحصل على مكاسب اقتصادية أعلى.
- الميزان التجاري ليس بالضرورة أن يكون إيجابياً دائماً، حيث إن استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية يمكن أن يعزز النمو طويل الأجل.

جدول (1) الفرق بين الفكر الكلاسيكي والميركنتيلية فيما يخص الميزان التجاري

المقارنة	الفكر التجاري (الميركنتيلية)	الفكر الكلاسيكي
دور الدولة	تدخل قوي لتحقيق فائض تجاري	تقليل التدخل والتركيز على الأسواق الحرة
الميزان التجاري	يجب أن يكون إيجابياً (فائض) دائماً	ليس شرطاً، العجز قد يكون مفيداً حسب طبيعة التجارة
طريقة تحقيق النمو	تراكم الذهب والفضة من خلال فائض الميزان التجاري	تعزيز الانتاجية من خلال التخصص وتقسيم العمل
السياسة التجارية	الحماية الكمركية والقيود على الواردات	التركيز على التجارة الحرة بين الدول

المصدر : من عمل الباحثين

1-3-3. النظرية الكينزية في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي

يرى جون مينارد كينز أن العجز أو الفائض في الميزان التجاري له تأثير على الطلب الكلي والنتاج المحلي الإجمالي (ساحة، 2011).

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي:

- العجز التجاري الكبير قد يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ويؤثر سلباً على النمو.
- الفائض التجاري يمكن أن يعزز الطلب الكلي ويؤدي إلى زيادة الانتاج والتوظيف.
- دعم كنز التدخل الحكومي عبر استخدام السياسة المالية والنقدية التي تساعد في موازنة العلاقة بين الميزان التجاري والنمو.

1-3-4. نظرية دورة حياة المنتج - ريموند فيرنون (1966)

تفترض هذه النظرية أن المنتجات تمر بمراحل (الابتكار، النمو، النضج، التراجع) مما يؤثر على تدفق التجارة الدولية (سالم، 2016).

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي :

- في المراحل الأولى، يكون هناك فائض تجاري مع نمو اقتصادي مرتفع بسبب ارتفاع الصادرات لان الانتاج محصور في الدولة المبتكرة.

- في مرحلة النضج، تبدأ الدول الأخرى في إنتاج المنتج نفسه، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.
- في المرحلة الأخيرة، قد تتحول الدولة من مصدر إلى مستورد لنفس المنتج، بسبب انخفاض تكاليف انتاجه في دول أخرى مما قد يؤثر سلبيًا على الميزان التجاري والنمو

1-3-5. نظرية هيكشر-أولين (نظرية عوامل الإنتاج)

- تفترض هذه النظرية أن الدول تصدر السلع التي تعتمد على العوامل الإنتاجية المتوفرة لديها بكثرة، وتستورد السلع التي تعتمد على العوامل النادرة فيها.
- العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي :
- إذا كانت الدولة تمتلك رأس مال كبير، فإنها تصدر سلعًا كثيفة رأس المال مما يعزز النمو.
 - إذا كانت تعتمد على استيراد السلع الرأسمالية، فقد يؤثر ذلك على ميزانها التجاري، لكنه قد يؤدي إلى نمو مستقبلي من خلال زيادة الإنتاجية

1-4. مفهوم النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين. أو هو الزيادة المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين في فترة معينة من الزمن (Mohamed, 2024) ويعتبر أحد أهم المؤشرات لقياس الاداء الاقتصادي ويعكس مستوى التحسن في مستوى المعيشة وزيادة الانتاجية، ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسب المئوية لمعدل تغير الناتج المحلي الإجمالي.

1-5. العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي :

- يعد النمو عملية ديناميكية تتأثر بعدد من العوامل المتشابكة التي تحدد مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستدامة، وفيما يلي نذكر أبرز العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.
- أ. الاستثمار : زيادة الاستثمارات في البنى التحتية والصناعات الانتاجية تعزز النمو الاقتصادي.
 - ب. الطلب الكلي : الطلب الاستهلاكي والاستثماري والانفاق الحكومي والصادرات.
 - ت. التقدم التكنولوجي : يساعد في تحسين الانتاجية وتقليل التكاليف.
 - ث. رأس المال البشري : التعليم والتدريب تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية.
 - ج. السياسات الاقتصادية : كالسياسة النقدية والمالية والاستثمارية.

2. الجانب العملي

1-2. : التوصيف الدالي للنموذج :

لغرض قياس وتحليل العلاقة الدالية للنموذج يجب تحديد المتغيرات المستقلة (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) وعليه يمكن اختبار العلاقة وفق الدالة الاتية :

$$Y_i = a + b_1x + u_i$$

يحت يمثّل y المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و x المتغيرات المستقلة (الصادرات والواردات والميزان التجاري)

2-2. وصف البيانات

تستخدم الدراسة البيانات المفتوحة للبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط العراقية، والتي غطت الأعوام من 1985 إلى 2022. وتشمل العوامل المأخوذة في الاعتبار النمو الاقتصادي معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، الصادرات (Expo)، والواردات (Im)، والميزان التجاري (Tb). يلخص الجدول 1 المتغيرات المستخدمة في التحقيق.

جدول (2) التوصيف الدالي للنموذج

الرمز	المتغيرات	وحدة القياس	المتغيرات التابعة والمستقلة	الإشارة المتوقعة
Gdp	النمو الاقتصادي	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	متغير تابع	
Expo	الصادرات	الصادرات	متغير مستقل	+
Im	الواردات	الاستيرادات	متغير مستقل	-
Tb	الميزان التجاري	نسبة الصادرات الى الاستيرادات لتجنب الإشارة السالبة في حالة العجز	متغير مستقل	+/-

الجدول من عمل الباحثين.

3-2. مواصفات النموذج

من أجل إجراء دراسة تجريبية لدراسة العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في العراق، تعتمد هذه الدراسة على مواصفات الأدبيات السابقة حول تأثير الميزان التجاري على النمو الاقتصادي. وبشكل أكثر تحديداً، تم تحديد نموذجنا الاقتصادي القياسي على النحو التالي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta Expo_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_3 \Delta Im_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_4 \Delta Tb_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1)$$

في المعادلة (1) يعتبر (Gdp): معدل النمو الاقتصادي، (Expo): الصادرات، (Im): الواردات، (Tb): الميزان التجاري، (Δ) : عامل الفرق، (α_0) : المعامل الثابت، (n): الحد الأقصى للفارق الزمني، (β_1, β_2) : المنحدر على المدى القصير، (λ_1, λ_2) : طول-منحدر التشغيل، (t): يشير إلى الفترة الزمنية (1985-2022)، (ε_t) : مؤشر ستوكاستيك أو مصطلح الخطأ.

3. النتائج التجريبية

1-3. اختبار الاتجاه العام للبيانات

يبين الجدول (3) نتائج اختبار Dickey-Fuller لمتغيرات الدراسة للكشف عن مركبة الاتجاه العام:
جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
		TB	IM	EXPO	GDP
With Constant	t-Statistic	-1.8380	-1.0899	1.8660	-0.1316
	Prob.	0.3575	0.7111	0.9997	0.9391
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9611	-2.0836	-0.5561	-2.7231
	Prob.	0.6045	0.5396	0.9757	0.2331
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5287	-0.1487	2.6604	1.3532
	Prob.	0.4817	0.6264	0.9974	0.9535
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(TB)	d(IM)	d(EXPO)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-3.7216	-6.6015	-3.8590	-7.8428
	Prob.	0.0073	0.0000	0.0055	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9064	-6.5532	-4.5239	-7.9037
	Prob.	0.0207	0.0000	0.0048	0.0000
		**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7692	-6.6417	-3.5070	-7.3405
	Prob.	0.0004	0.0000	0.0009	0.0000
		***	***	***	***
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10.0
يلاحظ من الجدول أعلاه ان جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى، أي غير مستقرة على مستوى السلسلة كون القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي قبول فرضية عدم القانلة بوجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة.

4. مراحل تقدير نموذج ARDL

1-4. اختبار معنوية معامل تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (4) نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ:

جدول (4) نتيجة تقدير معامل تصحيح الخطأ

تقدير المعامل	احصاء الاختبار t	معنوية الاختبار	القرار
-1.651945	-6.765657	0.0000	معنوي

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10.0

يلاحظ من الجدول أعلاه ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وهذا يعني ان هنالك علاقة توازن طويلة الاجل، أي أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي هنالك إمكانية تصحيح أخطاء الاجل القصير على المدى الطويل بوحدة الزمن.

2-4. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

يكون هنالك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة (PESARAN & et. at, 2001):

جدول (5) نتائج تقدير اختبار الحدود F

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.950894	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	38	10%	2.933	4.02
		5%	3.548	4.803
		1%	5.018	6.61
Finite Sample: n=35				
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.307056	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.5%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10.0

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود العليا والحدود الدنيا وتحت مستوى معنوية مختلفة وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل.

3-4. الاختبارات البعدية :

1-3-4. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يبين الجدول التالي نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (GERRARD & GODFREY, 1998).

جدول (6) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.332523	Prob. F(2,18)	0.7214
Obs*R-squared	1.353959	Prob. Chi-Square(2)	0.5081

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10.0

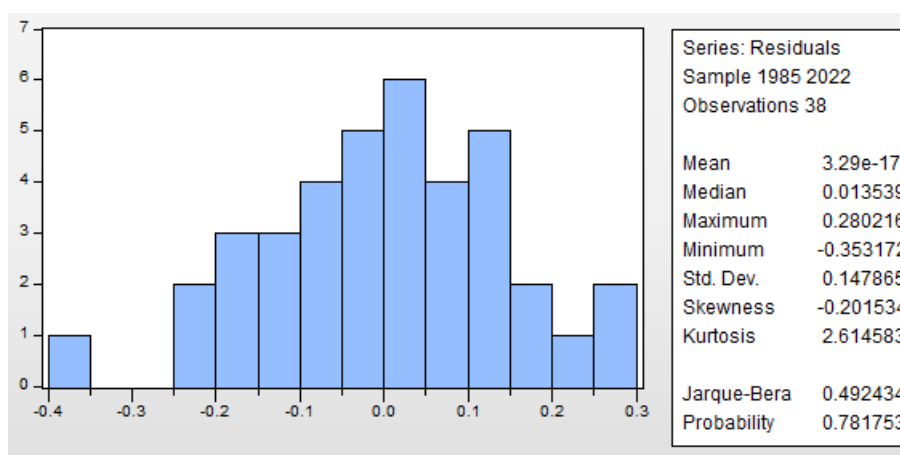
يلاحظ من الجدول أعلاه ان القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

2-3-4. اختبار عدم التجانس للبواقي المقدرة
يبين الجدول التالي اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لاختبار مشكلة عدم التجانس
جدول (7) Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.871847	Prob. F(17,20)	0.6090
Obs*R-squared	16.17434	Prob. Chi-Square(17)	0.5115
Scaled explained SS	3.617009	Prob. Chi-Square(17)	0.9997

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 10.0
اذ يبين من الجدول أعلاه ان النموذج المقدر لا يعاني من عدم التجانس للبواقي كون القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من مستوى
المعنوية (5%) وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة بان الأخطاء المقدرة خالية من مشكلة عدم التجانس (GERRARD & GODFREY, 1998).

3-3-4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
يبين الشكل التالي اختبار جاركوا بيررا للبواقي والذي يوضح ان البواقي تتوزع طبيعيا كون القيمة الاحتمالية للاختبار وبالغة
0.781753 اكبر من مستوى المعنوية 5% (GERRARD & GODFREY, 1998).



4-3-4. اختبار استقرارية البواقي:
يبين الشكل التالي اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

Date: 03/20/25 Time: 02:11
Sample: 1980 2022
Included observations: 38

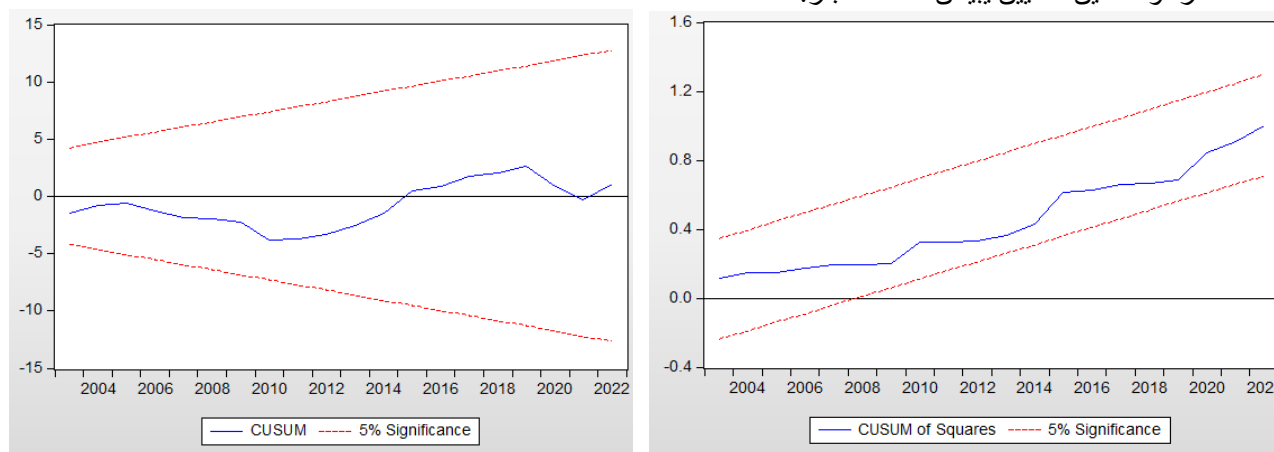
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.139	-0.139	0.7983	0.372
		2 0.056	0.038	0.9326	0.627
		3 0.110	0.125	1.4576	0.692
		4 -0.199	-0.176	3.2263	0.521
		5 -0.058	-0.127	3.3809	0.641
		6 0.037	0.027	3.4446	0.751
		7 0.071	0.146	3.6947	0.814
		8 0.009	0.016	3.6988	0.883
		9 -0.046	-0.120	3.8115	0.923
		10 -0.044	-0.096	3.9173	0.951
		11 -0.130	-0.092	4.8664	0.937
		12 -0.089	-0.073	5.3276	0.946
		13 0.120	0.110	6.2059	0.938
		14 0.019	0.052	6.2297	0.960
		15 0.045	-0.005	6.3609	0.973
		16 0.025	-0.054	6.4032	0.983

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0
اذ يلاحظ من الشكل أعلاه ان القيم الاحتمالية لكافة النتائج غير معنوية أي انها تقع داخل حدود الثقة وبالتالي فان البواقي تمتاز بالاستقرارية.

5-3-4. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بالنسبة لنموذج (ARDL) اذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعاملات مستقرة والشكلين التاليين يبينان هذا الاختبار:



شكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل
المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

يلاحظ من الشكل أعلاه ان إحصاء الاختبار تقع داخل حدود الثقة وبالتالي فان النموذج المقدر تمتاز معاملاته بالاستقرارية الهيكلية.

6-3-4. اختبار مشكلة التوصيف :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار Rameey RESET Test اذ يتضح من الجدول (8) ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التوصيف كون القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة ليست هناك مشكلة التوصيف.

جدول (8) اختبار Rameey RESET Test

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: D(GDP) D(GDP(-1)) D(GDP(-2)) D(GDP(-3)) D(GDP(-4)) D(EXPO) D(EXPO(-1)) D(EXPO(-2)) D(EXPO(-3)) D(EXPO(-4)) D(IM) D(IM(-1)) D(IM(-2)) D(TB) D(TB(-1)) D(TB(-2)) D(TB(-3)) D(TB(-4)) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.380522	19	0.7078
F-statistic	0.144797	(1, 19)	0.7078
F-test summary:			
	Sum of Sq	df	Mean Squares
Test SSR	0.006118	1	0.006118
Restricted SSR	0.808965	20	0.040448
Unrestricted SSR	0.802847	19	0.042255

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

4-4. تفسير النموذج المقدر في الاجل الطويل

جدول (9) نتائج العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPO)	0.784510	0.197994	3.962296	0.0008
D(IM)	-0.137624	0.088623	-1.552925	0.1361
D(TB)	0.957734	0.448140	2.137130	0.0451
EC = D(GDP) - (0.7845*D(EXPO) - 0.1376*D(IM) + 0.9577*D(TB))				

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1. بالنسبة للمتغير المستقل الصادرات Expo فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية قوية ومعنوية احصائية، موافق لمنطق النظرية الاقتصادية فان زيادة هذا المتغير بنسبة 100% تؤدي الى زيادة في المتغير التابع النمو الاقتصادي بنسبة 78.451% وذلك لقوة تأثير الصادرات الذي تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية في الاسواق العالمية، كما تحفز الصادرات الاستثمار وتوسع النشاط الاقتصادي من خلال زيادة ارباح الشركات.
2. بالنسبة للمتغير المستقل الواردات Im فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية بينها وبين النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية لكن تأثيرها ضعيف جداً، حيث تشير الزيادة في هذا المتغير بنسبة 100% تؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 13.76% وذلك بسبب أن ارتفاع الواردات تؤدي الى تدهور النمو الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب على المنتجات المحلية.
3. بالنسبة للمتغير المستقل الميزان التجاري Tb فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية قوية ومعنوية احصائية، وفق منطق النظرية الاقتصادية فان زيادة هذا المتغير بنسبة 100% تؤدي الى زيادة في المتغير التابع النمو الاقتصادي بنسبة 95.77% وذلك عندما يكون الميزان التجاري موجباً، أي الصادرات أكبر من الواردات فهذا يساهم في دخول عملة اجنبية للبلد زيادة في الدخل القومي وارتفاع النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات :

1. اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير المستقل الصادرات والمتغير التابع النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
2. اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين المتغير المستقل الواردات والمتغير التابع النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
3. اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير المستقل الميزان التجاري والمتغير التابع النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
4. اظهرت نتائج الدراسة بوجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل من خلال اختبار (F) ومعامل تصحيح الخطأ.

التوصيات :

1. ضرورة تعزيز الصادرات وتنويعها وتقليل الاعتماد على النفط في الصادرات فيجب تنويع هيكل الصادرات وادخال مجموعة من السلع التصديرية من خلال تشجيع الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة.
2. دعم القطاعات الانتاجية ذات القدرة التنافسية في الاسواق العالمية من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية والزراعية لتحسين جودة المنتجات المحلية ورفع تنافسيتها في الاسواق العالمية.
3. العمل على ضبط الواردات وتشجيع الصناعة المحلية لإحلال الواردات لاسيما السلع التي يمكن انتاجها محلياً.
4. وضع سياسة تجارية متوازنة تدعم الصادرات وتحد من العجز التجاري لضمان استقرار اقتصادي طويل الاجل.
5. دعم رأس المال البشري من خلال تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في القطاعات الصناعية والتجارية لزيادة الانتاجية.

المراجع العربية

1. التجاني بن سالم. (2016). دراسة قياسية لاثار الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

2. أمال احمد ليو عبودة. (2023). أثر أهم مؤشرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2020. مجلة جامعة بنيوليد للعلوم الانسانية والتطبيقية.
3. بورحلة ميلود، و بوطوبة محمد. (2015). اثر الصادرات على النم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 دراسة تحليلية قياسية. مجلة /اقتصاديات شمال افريقيا.
4. خالد محمد السواعي. (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الاردن. المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، 1(2).
5. مصطفى بن ساحة. (2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المرسسات الصغيرة والمتوسطة. المركز الجامعي بغرداية.
6. وصاف سعدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث (العدد 1).
7. Abdulle, A. A. (2022). The Effect of Trade Balance on Economic Growth of Somalia (1980 - 2020). International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM), Issue 01.
8. Abendin, S., & Duan, P. (2021, Apr 14). International trade and economic growth in Africa: The role of the digital economy. Cogent Economics & Finance.
9. Abreo, C., & .et .at. (2021). The role of institutional quality in the international trade of a Latin American country: evidence from Colombian export performance. Journal of Economic Structures.
10. Blavasciunaite, D., & .et .at. (2020, July). Trade Balance Effects on Economic Growth: Evidence from European Union Countries. Economies.
11. Daiha, K. d., & .et .at. (2016). Enzyme technology in Brazil: trade balance and research community. Brazilian Journal of Science and Technology.
12. GERRARD, W. J., & GODFREY, L. G. (1998, March). DIAGNOSTIC CHECKS FOR SINGLE-EQUATION ERROR-CORRECTION AND LAG MODELS. The Manchester School, Vol 66(No. 2).
13. Hansen, J. D., & Hansen, M. (2014, Jun 03). Are the Current Account Deficits in the Baltic States Sustainable? Baltic Journal of Economics.
14. Mallick, L., & Behera, S. R. (2020, Jun 25). Does trade openness affect economic growth in India? Evidence from threshold cointegration with asymmetric adjustment. Cogent Economics & Finance.
15. Mireku, K., & .et .at. (2017, Oct 19). Trade openness and economic growth volatility: An empirical investigation. Cogent Economics & Finance.
16. Mohamed, A. A. (2024). Economic growth and unemployment nexus: empirical test of Okun's law in Somalia. Journal of Economic Structures.
17. PESARAN, M. H., & .et .at. (2001). BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS. JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS.
18. Piekkola, H. (2018, Sep 13.). Internationalization via export growth and specialization in Finnish regions. Cogent Economics & Finance.